A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.31
17 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٧ (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
تنمية الموارد البشرية

جمهورية تنزانيا المتحدة*: مشروع قرار

تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٥٠/١٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٤٨/٢٠٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٦/١٤٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ٤٥/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، فضلا عن الفروع ذات الصلة من خطة للتنمية[١]،

وإذ تدرك أن البشر هم محور الشواغل المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأن تنمية الموارد البشرية تمثل عنصرا جوهريا في تحقيق التنمية المستدامة، وأن التركيز على تنمية الموارد البشرية سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز القدرات وإلى تزويد الناس بكفاءات تمكنهم من أداء مهامهم بصورة فعالة،

وإذ تدرك أيضا أن الحاجة تدعو إلى إدماج تنمية الموارد البشرية في الاستراتيجيات الشاملة التي تدمج المنظور المتعلق بنوع الجنس، مع مراعاة احتياجات جميع البشر، ولا سيما احتياجات المرأة،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر A/51/45.

وإذ تشدد على أن الحكومات تقع عليها المسؤولية الرئيسية لتحديد وتنفيذ سياسات ملائمة لتنمية الموارد البشرية، وأن الحاجة تدعو إلى قيام المجتمع الدولي بتوفير موارد كافية لتعزيز قدرة حكومات البلدان النامية على تعزيز تنمية مواردها البشرية دعما لبرامجها وخططها واستراتيجياتها الوطنية من أجل التنمية،

وإذ تشدد أيضا على أن الحاجة تدعو إلى توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة ومواتية لتعزيز تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تدرك أنه رغم أن القصد من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي هو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، فقد يكون لبعض عناصر هذه البرامج أثر ضار على تنمية الموارد البشرية، وإذ تدرك أيضا أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من أية آثار سلبية لدى وضع هذه البرامج،

وإذ تدرك أيضا الدور الحيوي الذي يؤديه التعاون بين الجنوب والجنوب في دعم الجهود الوطنية في مجال تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد الحاجة المستمرة إلى تحقيق التنسيق والتكامل فيما بين الهيئات والمنظمات التي تضمها منظومة الأمم المتحدة في مجال مساعدة البلدان النامية على تعزيز تنمية مواردها البشرية، ولا سيما الموارد البشرية لأقل البلدان نموا والبلدان الأكثر ضعفا، وضرورة أن تواصل الأمم المتحدة منح الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

وإذ تدرك الأهمية الممنوحة للعنصر البشري في التنمية في الإعلانات وبرامج العمل التي اعتمدت في مؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠،

١ - تحيط علما بمذكرة الأمين العام[٢] المتعلقة بتنفيذ القرار ١٠٥/٥٠؛

٢ - تؤكد على أنه ينبغي، في تنمية الموارد البشرية، اعتماد نهج شامل محكم الإعداد ومتكامل يدمج المنظور المتعلق بنوع الجنس ويراعي احتياجات كل البشر ويضم مجالات حيوية من قبيل السكان والصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والإسكان والاتصالات والتعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا، ويأخذ في الاعتبار الحاجة إلى توفير مزيد من فرص العمل، في إطار بيئة تكفل الحرية السياسية،

---

(٢) A/52/540.

والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان، والعدل والإنصاف، وهي جميعا أمور أساسية لتعزيز القدرة البشرية على مواجهة تحديات التنمية؛

٣ - تشجع جميع البلدان على تطبيق السياسات اللازمة لكفالة تنمية مواردها البشرية، عن طريق التعليم والتدريب، وحيثما أمكن، عن طريق التماس زيادة تقبل الابتكارات التكنولوجية، بما في ذلك الابتكارات التكنولوجية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

٤ - تؤكد على ضرورة ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة في وضع وتنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز تنمية الموارد البشرية؛

٥ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز تنمية مواردها البشرية، وتؤكد في هذا الصدد على ضرورة أن يعمل التعاون الدولي على دفع تنمية الموارد البشرية، وضرورة بذل جهود متضافرة لتدعيم جهود البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تنمية مواردها البشرية؛

٦ - تؤكد إمكان تعزيز تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب، وتطلب إلى البلدان اتخاذ إجراءات في هذا الصدد؛

٧ - تطلب إلى المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى أن تدعم أهداف تنمية الموارد البشرية وأن تدمجها في سياساتها وبرامجها وعملياتها؛

٨ - تؤكد ضرورة أن تتضمن برامج التكيف الهيكلي وأن تعزز أهداف التنمية الاجتماعية، التي تشمل تنمية الموارد البشرية، وتؤكد أيضا أنه ينبغي للحكومات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تضع سياسات ترمي إلى تخفيف وطأة الآثار السلبية لتلك البرامج وتحسين أثرها الإيجابي، مع مراعاة أن تنمية الموارد البشرية المرتبطة بإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي ينبغي اعتبارها استراتيجيات تكميلية؛

٩ - تطلب إلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تكفل تنسيق الأنشطة الداعمة للعمل الوطني والإقليمي في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، وأن تعزز جانب تنمية الموارد البشرية في أنشطتها الإنمائية؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقييما لمدى فعالية مساهمة الأنشطة التنفيذية في تنمية الموارد البشرية، وتطلب كذلك

أن يتضمن التقرير استعراضا موجزا لخبرة منظومة الأمم المتحدة في معالجة قضية تنمية الموارد البشرية، بغية تحديد النهج الجديدة الممكنة لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ الأنشطة؛

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند الفرعي المعنون "تنمية الموارد البشرية" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي".

- - - - -